

تركيا

أنقرة تغازل موسكو... وتطمئن «شمال الأطلسي»

قاعدة انجريك، لغت إيشق، إلى أن «التحالف» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ما زال يستخدم القاعدة في الطلعات الجوية التي تنفذها طائراته ضد أهداف في سوريا والعراق، على الرغم من أن انجريك استخدمت من قبل بعض الانقلابيين.

وعلى صعيد آخر، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن تركيا أرسلت إلى الولايات المتحدة 85 طراداً من الوثائق التي تتعلق بإنابات ضلوع فتح الله غولن في المحاولة الانقلابية، موضحة أن وزارة العدل الأميركية تجري تدقيقاً في الوثائق.

وبالنسبة لوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن تطبيع علاقات بلاده مع روسيا عامل مهم لاستقرار بلاده والمنطقة. وأضاف في لقاء مع قناة «تي جي آر تي» التركية، أن أبواب الحوار مفتوحة مع الجانب الروسي «رغم اختلاف الآراء»، مضيفاً أن أنقرة خطت نحو تعزيز العلاقات الثنائية على كل المستويات و«تفعيل آليات مشتركة بينهما».

ومن المقرر أن يلتقي الرئيس التركي والرئيس في مدينة سان بطرسبرغ الروسية، الثلاثاء المقبل، في أول زيارة خارجية يقوم بها أردوغان بعد محاولة الانقلاب. وفي السياق نفسه، أعلن مساعد الرئيس الروسي، يوري أوشاكوف، أن الرئيسين التركي والروسي سيبحثان «قضايا استئناف صادرات الغذاء التركية إلى روسيا»، كذلك سيناقشان «استئناف الرحلات السياحية الخاصة (الشارتير)... وإمدادات الغاز الروسي عبر خط أنابيب (السيل التركي) لنقل الغاز».

إلى ذلك، أعلن زعيم «حزب الشعب الجمهوري» كمال كيليشدار أوغلو، تلبية لدعوة الرئيس أردوغان، للمشاركة في التظاهرات المقررة غدًا، تحت عنوان «الديمقراطية والشهداء» في ميدان «يني كابي»، في إسطنبول، بعد غد الأحد.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول، رويترز)

مجرد «بيدق يدار من قبل إحدى الجهات... ولا داعي للمبالغة بحجمه ودوره».

وفي سياق متصل، وصلت حملة «التطهير» التي يقودها أردوغان «ضد أنصار غولن» إلى صفوف «حزب العدالة والتنمية»، إذ نقلت وكالة «الأناضول» أن الحزب الحاكم أصدر مذكرة، وقّعها المسؤول الثاني في الحزب، حياتي يازجي، تقضي «بالإسراع في تطهير الحزب بهدف التخلص ممن هم على صلة بتنظيم فتح الله غولن الإرهابي». وتشير المذكرة إلى ضرورة ألا تفسح «عملية التطهير المجال للشائعات أو الاضطرابات داخل الحزب».

وفي مقابلة مع وكالة «رويترز»، جدد وزير الدفاع التركي، فكري إيشق، تأكيدات أنقرة، أن إعادة هيكلة الجيش تهدف إلى القضاء على احتمال أنة محاولة انقلاب أخرى، مشيراً في الوقت نفسه، إلى أن تلك الخطوات ستجري بما يتفق مع هيكل وروح «حلف شمال الأطلسي». وأوضح أن «288 عسكرياً بينهم تسعة جنرالات لم يُلق القبض عليهم بعد» ممن تتهمهم السلطات بالتورط في محاولة الانقلاب. وحول

(الأناضول)



في وقت يكمل فيه الرئيس التركي ما بدأه قبل الانقلاب الفاشل من سعي حثيث لإصلاح العلاقات المتأزمة مع موسكو، يستمر في التصعيد نحو الغرب والضغط على الولايات المتحدة لتسليم فتح الله غولن. وبرغم التوتر الذي رافق عملية الانقلاب، والدعم الأوروبي «الملكوتي» لحكومة أردوغان، فإن الأخير وحكومته يحرصان على تأكيد ولاء أنقرة وجيشها لـ«الأطلسي»

تكمّل حكومة «العدالة والتنمية» خطواتها الحثيثة لإحكام القبضة على كامل السلطات العسكرية والأمنية والمدنية في البلاد. وبعد هيكلة الجيش وإخضاعه لسلطة «مدنية»، كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن خطة يجري وضعها لضم أجهزة الاستخبارات التركية، مع جهازي الشرطة والدرك (الجنדרمة)، لتعمل «تحت سقف واحد»، مشيراً إلى أن الحكومة قدمت مشروعاً له بهذا الشأن وسيبحث مع رئيس الوزراء بن علي يلدريم. وأضاف أن إجراءات كانت بدأت أصلاً «لوضع جهازي الشرطة والدرك تحت إمرة وزارة الداخلية، ويمكن أن تضم التنسيق الأمني تحت هذا السقف».

وانتقد أردوغان في مقابلة مع قناة «تي آر تي» الحكومية، الغرب الذي «لا يريد لتركيا أن تكون دولة ديموقراطية قوية»، معرباً عن استهجانته «للتصريحات التي تُطلق جزافاً من لندن وباريس وعواصم غربية أخرى». ولفت إلى أن الداعية فتح الله غولن لا يملك القدرة على ترتيب الانقلاب، معتبراً أن الأخير

ما كان ليكون حصاراً كاملاً لولا الحصار البري المصري، ولن يكون للحصار الإسرائيلي فائدة ونتيجة لو قرر الجانب المصري فتح «الميناء البري» للقطاع في معبر رفح. بل لا ضرورة ولا موجب لطرح فكرة ميناء بحري عائم أو غير عائم، من الأساس، لولا الحصار والتشدد المصريين.

من جهتها، تربط القاهرة موقفها من حصار غزة وإمكانات تخفيفه بالشأن الأمني الداخلي، والمواجهة القائمة بينها وبين جماعة «الإخوان المسلمين»، وأيضاً الجماعات المسلحة في سيناء، وتتعامل مع فك الحصار باعتباره تهديداً لأمنها، فضلاً عن إرادتها الإضرار بحماس باعتبارها امتداداً للإخوان المسلمين في مصر.

الموقف المصري، ربطاً بأهميته الاستراتيجية من ناحية إسرائيل، هو عامل رئيسي يلقي بظلاله على موقف تل أبيب ويدفعها إلى الرفض، حتى مع إيجاد صيغ تضمن الإشراف والرقابة المطلقين على الميناء و«حق» إسرائيل في إغلاقه ساعة تشاء، كما يرى وينظر له وزير الشؤون الاستخباراتية بإسرائيل كاتس، العرب والداعم لإقامة الميناء البحري من الجانب الإسرائيلي.

وتوضح «هارتس» في هذا الإطار أن وصف المؤسسة الأمنية الإسرائيلية للوضع المعيشي الصعب في قطاع غزة بـ«القنبلة الموقوتة» التي قد تنفجر في وجه إسرائيل، لن يخرج القيادة السياسية في تل أبيب عن طورها كي تسهل على الفلسطينيين، و«اقتراح إسرائيل كاتس إقامة ميناء عائم مقابل ساحل غزة، من الصعب أن يبصر النور، من دون موافقة مصر».

ويضاف إلى موقف القاهرة الراض موقف السلطة الفلسطينية الشبيه له، المبني في الأساس على خلافاتها الداخلية مع حماس، وإن جرى تغليف رفض السلطة بخلفية رفض الفصل المطلق بين أراضي السلطة في الضفة الغربية والقطاع. تضاف أيضاً إلى ذلك لامبالاة عربية ودولية لمعاناة الفلسطينيين في القطاع، بعدما تحولت القضية الفلسطينية، وليس فقط جزء من جغرافيتها، إلى أسفل سلم الاهتمام العربي وأولوية ساقطة لدى الحكام والأنظمة العربية «المعتدلة».

المصادر نفسها، فإن «الجيش الإسرائيلي يرى أن الظروف الاقتصادية الأخذة بالتفاهم في القطاع، من شأنها أن تنعكس سلباً على إسرائيل، عبر الدفع نحو مواجهة عسكرية جديدة، الأمر الذي يستتبع البحث في حلول ببنوية طويلة المدى، قد تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي هناك، والتخفيف من خطر اندلاع مواجهة عسكرية مجدداً مع حركة حماس». مع ذلك، لم تلق فكرة «الجزيرة العائمة» قبولاً من نتنياهو ووزير أمنه حينها موشيه يعلون. لكن خلال محادثات المصالحة



السلطة الفلسطينية ومصر أقوى الرافضين لفكرة إنشاء ميناء قبالة غزة



الإسرائيلية - التركية التي استمرت شهوراً، أعيد طرح الفكرة من جديد. موضوع فك الحصار عن القطاع، وتحديد إنشاء الميناء البحري، كان شرطاً تركيا قبول برفض إسرائيلي مطلق، رغم تداول الطرفين أفكاراً حول السبل الكفيلة بإقامة الميناء من دون الإضرار بالحصار الإسرائيلي وأهدافه. إلا أن المحادثات رست في نهاية المطاف على تراجع أنقرة، بعدما لمست إصرار تل أبيب على الرفض، حتى وإن كان الثمن تفجير التفاوض والتراجع عن المصالحة. لكن ما هي الأسباب التي تدفع القيادة الإسرائيلية إلى رفض «الجزيرة العائمة»، رغم «رضى» الجيش الإسرائيلي وتحذيره من احتمال «الانفجار» في القطاع على خلفية الحصار؟ وما الذي يدفع حكومة العدو إلى الرفض، رغم أن الصيغ المتداولة والمطروحة تلغي الحصار شكلاً، وتبقى عليه مضموناً؟

لا بد من الإشارة، كمعطى رئيسي، إلى أن الحصار على قطاع غزة

علي جمعة ينجو من محاولة اغتيال

ثم دخلت إليه» مع بدء إطلاق النار. وأضاف «لم أرَ أين كانوا يختبئون»، مشيراً إلى «اشتراك كل من كان معه سلاح في ردّ هؤلاء حتى فرّوا منهزمين». وفي حديث آخر مع فضائية «سي بي سي» المصرية، قال إن «محاولة اغتيالي (تأتي) بسبب مهاجمتي للإخوان وجماعات التطرف»، مضيفاً أنّ «الإخوان حاولوا اغتيالي منذ سنتين، وسأبدأ بنشر كتب تبقى عبر العصور، تكشف وتفصح جماعة الإخوان».

وفيما تبقى هوية جماعة «حسم» غير معروفة، رفض القيادي في «الإخوان»، أحمد رامي، وهو أحد المتحدثين السابقين باسم «حزب الحرية والعدالة»، اتهام جمعة لجماعته، واصفاً تصريحاته بـ«الهرأ والتضليل والتوظيف السياسي». وقال رامي إنه «ليس من الدين ولا القانون اتهام الناس بالباطل، فالدين يضع قاعدة البيّنة على من ادّعى، والقانون يقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته». وأضاف أن «إشاعة الاتهام على جموع تمثل ملايين (في إشارة إلى الإخوان) في حادثة محددة، نوع من التضليل والتوظيف السياسي... إلا أن الرجل ربما يرى في عقلة الباطن أن ما كان (محاولة الاغتيال) سببه ظلم وقع بالإخوان يستحق عليه أن يقتلوه».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

نجا مفتي مصر السابق، علي جمعة، من «محاولة اغتيال بالرصاص» أثناء توجهه لـ«صلاة الجمعة» في القاهرة، وقد أدّت إلى إصابة حارسه الشخصي بجروح طفيفة، فيما تبنت حركة تطلق على نفسها اسم «حسم - سواعد مصر» الهجوم الذي وضعته في سياق «عمليات ضد الاحتلال العسكري وميليشياته التابعة (للرئيس) عبد الفتاح السيسي». وأعلنت وزارة الداخلية، في بيان، أنه «أثناء خروج (المفتي السابق) من منزله الواقع في منطقة 6 أكتوبر مترجلاً للتوجه إلى مسجد فاضل القريب من محل إقامته لإلقاء خطبة صلاة الجمعة، قام مجهولون كانوا يختبئون بإحدى الحدائق الواقعة ضمن خط سيره بإطلاق النار تجاهه، إلا أن القوة المرافقة له والمكلفة بتأمينه بادلتهم إطلاق النيران مما دفعهم للفرار».

وشغل جمعة منصب مفتي الجمهورية في مصر بين عامي 2003 و2013، واشتهر بالعديد من الفتاوى الدينية والآراء المثيرة للجدل، وكان قد دعم في صيف 2013 عزل محمد مرسي من منصب الرئاسة إثر «الانتفاضة الشعبية».

وعقب وقوع الحادثة، قال جمعة، في اتصال مع القناة الأولى للتلفزيون المصري، «احتميت بسور المسجد

العجري أن ذلك سيكون من مهمات المجلس السياسي. وأضاف: «أعتقد أن المجلس في اجتماعه الأول سيقوم بخطوات مهمة في مقدمتها تعيين رئيس للمجلس ونائب له، ثم يقوم بوضع جدول أعماله وسيكون موضوع تشكيل الحكومة والبرلمان على رأس الأولويات في جدول الأعمال»، مشيراً إلى أن الاتفاق أكد أنه لم يُعلّق العمل بالدستور إلا في بعض الأمور.

وبنشان التأخر بإعلان المجلس الذي كان يفترض أن يكون منذ بداية الأزمة، أوضح العجري أن تشكيل «اللجنة الثورية العليا» جاء في ظروف استثنائية، «ولقد أعطيت الفرص تلو الأخرى للأطراف ليعودوا عن خيار الحرب، وأيضاً أعطيت الفرص للمجتمع الدولي لينجز حلاً للعدوان والحصار، وهو ما لم يحصل حتى الآن».

الفرق بين المجلس السياسي الأعلى وبين «اللجنة الثورية العليا» ليس واضحاً حتى الآن في ظل بقائهما خارج الشرعية والاعتراف الدوليين، وفي ما يخص مدى إمكانية التعويل على الحصول على اعتراف دولي ما، أكد العجري أن الأهم هو كسب مشروعية داخلية عبر توسيع نطاق الشراكة، معتبراً أن «الخارج سيبضطر إلى التعاطي مع الواقع الذي سيفرضه الاتفاق السياسي».

لقاءات وتفاهات طويلة بين القوى الداخلية على ترتيب الوضع السياسي والعسكري وإدارة شؤون الدولة من منطلق الشراكة بين كل المكونات».

وبينما يظل الحديث مطروحاً حول الخطوات التي ستلي إعلان تشكيل المجلس، وبخاصة إمكانية تشكيل حكومة وترتيب المؤسسات الدستورية كملجس النواب، أكد

